أ.مشري فريد أ.عمرو عياش
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ميلة-
الجزائر

عنوان المداخلة:

ادارة مخاطر الائتمان في البنوك الاسلامية دراسة حالة (بنكين): بنك دبي الاسلامي وبنك ابوظبي الاسلامي 2008-2012

أولا: مفهوم المخاطر الائتمانية

1: **تعريف المخاطر:** تشير المخاطر إلى حالة عدم التأكد أو عدم اليقين لما سيحدث في المستقبل، وما يتبع ذلك من نتائج غير معروفة، وعلى هذا الأساس يمكن القول على أن المخاطر تعبر عن حالة: احتمال حدوث خسائر غير متوقعة، أو الانحراف عن النتائج المطلوبة، ومعانيها متعددة وتختلف بحسب كل مجال وكيف ينظر إليها، ولهذا سيتم تعريف مصطلح المخاطر من عدة زوايا نلخصها كالأتي :

1- 1 عرفها "**جون داونز**" على أنها:" إمكانية الخسارة أو عدم المكسب والتي يمكن قياسها، وتختلف عن عدم التأكد والذي لا يمكن قياسه."[1] ويشير هذا التعريف إلى وجود فرق جوهري بين المخاطر وعدم التأكد بحيث يرتبط هذا الأخير بالشك لعدم توفر المعطيات والمعلومات الكافية لما ستؤول إليه النتائج في المستقبل، مما يتبع ذلك الصعوبة في التنبؤ والتقدير وقابليته للقياس.

1- 2 عرفت المخاطر من الناحية الإحصائية على أنها:" تعبر عن درجة التشتت للعوائد المستقبلية عن متوسط القيم المتوقعة لها، وتقاس عن طريق التباين، والانحراف المعياري أو معامل الاختلاف للعوائد الممكنة في

1- سمير عبد الحميد رضوان حسن: المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها- دراسة مقارنة بين النظم الوضعية و أحكام الشريعة الإسلامية- ، دار النشر للجامعات ، القاهرة – مصر – ، 2005 ، ص:312.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

المستقبل، والتذبذب في العوائد لا يعني بالضرورة وقوع خسائر، وإنما تناقص قيمة العوائد عن المستوى المتوقع للعائد."

1- 3 ويشير معنى المخاطر في أغلب أدبيات الإدارة المالية و الإدارة المصرفية على أنها:" التقلب في العوائد المستقبلية للقرارات المالية، دلالة على مقدار اللاتأكد الذي يخص العائد المستقبلي للموجودات." هذا على صعيد الإدارة المالية، أما على صعيد الصناعة المصرفية تعرف بأنها:" الانخفاض في القيمة السوقية بسبب تغيرات بيئة الأعمال."

1- 4 عرفت المخاطر أيضا بأنها:" أحداث غير مرئية، وغير مرغوبة في المستقبل."

1- 5 أما بالنسبة للبنك الإسلامي عرفت المخاطر أنها:" تعني الهلاك الكلي أو الجزئي، أو انخفاض قيمة الأصل الاستثماري."

ورد في الطرح السابق عدة معان للمخاطر منها من عرفها من الجانب المالي، الإحصائي، المصرفي وغيرها من التعاريف التي لا يمكن حصرها وتعدادها، ومن الممكن أن نجد في مجال واحد معان كثيرة لنفس المرادف، إلا أن المضمون منها واحد مبنية على احتمال حصول اختلاف النتائج المخططة أو انحرافها عن ما هو متوقع ومرغوب فيه، كما أنها أحداث قد تؤثر سلبيا و تهدد إنجاز الأهداف المنشودة والاستمرارية.

ونلخص تعريف المخاطر بالنسبة لكل من البنك التقليدي والبنك الإسلامي في الشكل الموالي:

2 – بن إبراهيم الغالي، **ابعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الاسلامية -دراسة تطبيقية-**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011 ، ص:95.

3– حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي: **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن – ،2011 ، ص:161.

4– خالد وهيب الراوي: **إدارة المخاطر المالية** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن – ، 2009 ،ص:8.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

الشكل رقم(01): تعريف المخاطر في البنك التقليدي والبنك الإسلامي.

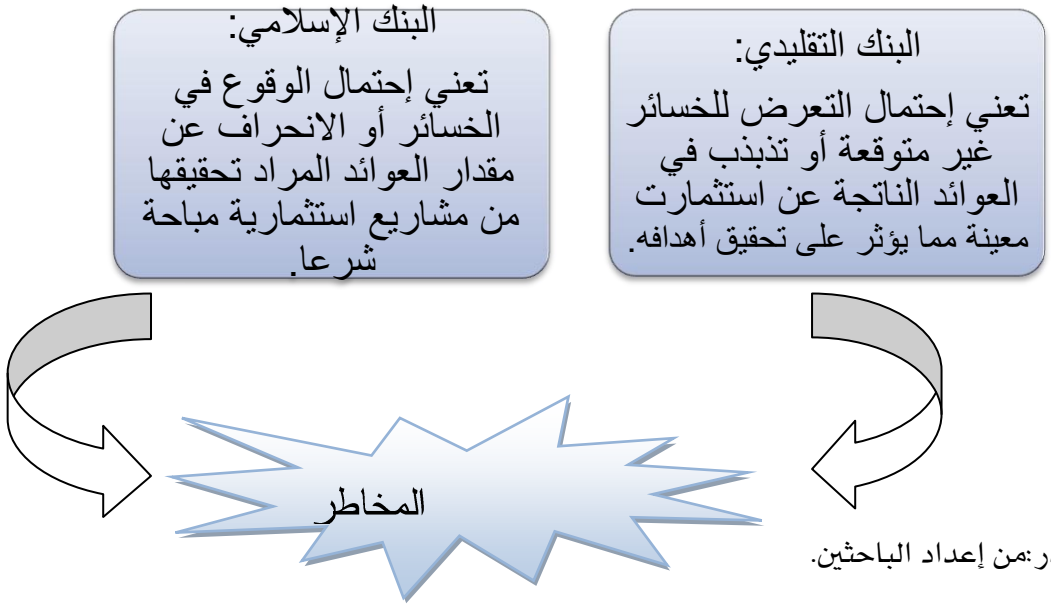

المصدر:من إعداد الباحثين.

2: تعريف الائتمان وعلاقته بالمخاطر: كما يوجد هناك تعريفات ومعان عديدة للائتمان تستنبط من استعمالاته منها:

2- 1 يقصد بالائتمان بأنه: " مقياس لقابلية الشخص الطبيعي أو المعنوي للحصول على القيم الحالية(نقود أو بضائع أو خدمات) مقابل تأجيل الدفع- نقود عادة- ، إلى وقت محدد في المستقبل."

2- 2 كما يقصد بالائتمان:" القروض التي تمنحها البنوك التجارية لمدد تزيد عن السنة في رأسمال التشغيل."□

2- 3 الائتمان بمفهومه العام يعني الثقة المتبادلة بين البنك وعملائه، وفضلا على ذلك عُرف على أنه:" هو عملية بمقتضاها يرتضي البنك مقابل فائدة أو عمولة، أن يمنح عميلاً بناءً على طلبه، سواء حالاً أو بعد وقت بعيد، تسهيلات في صورة أموال نقدية أو صور أخرى، ولذلك لتغطية العجز في السيولة، لتمكينه من مواصلة نشاطه، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية، أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل، أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير."□

5 – فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري: **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان-الأردن-، 2008 ، ص:123.

6 – صديق توفيق نصار: **العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة- دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة-** ، رسالة قدمت لاستكمال متطلبات منح درجة الماجيستير في إدارة الأعمال،الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين-، 2005، ص ص: 32،33.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

من خلال الطرح السابق يمكن استخلاص أن الائتمان يرتكز على عنصرين أساسيين هما: الثقة والوقت(المدة)، وبالتحديد الثقة المتبادلة بين البنك والمتعاملين معه، مع احترام الآجال المحددة بين الأطراف المتعاقدة، بالإضافة إلى ذلك أن الائتمان لا يمثل القرض في حد ذاته وإنما هذا الأخير هو شكلا من أشكاله بالدرجة الأولى، وكذلك التسهيلات الائتمانية، المساهمات في المشاريع الاستثمارية، فتح الاعتمادات المستندية.

وباعتبار أن البنوك الإسلامية تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وابتعادها تماما عن التعاملات التي ترتكز على أسعار الفائدة، لذا الائتمان بالنسبة لها بمثابة التسهيلات المصرفية والمساهمات التي تقدمها للعملاء والمستثمرين في شكل من أشكال الصيغ الإسلامية المختلفة كالمرابحة، الاستصناع، الإجارة، السلم، المشاركة، المضاربة، القرض الحسن...وغيرها وهذا يكون بطريقة مباشرة لأن التوظيف الأساسي لأموالها يكون وفقا لتلك الصيغ المتعددة والمستمدة من الشريعة الإسلامية، أما بطريقة غير المباشرة يكون في شكل فتح الاعتمادات المستندية، خطابات الضمان ...الخ.

بعد التعرف على مضمون كلٌ من المخاطر والائتمان نستنتج أن كل عملية ائتمان تمثل إيرادات متوقعة في المستقبل، وأن كل ائتمان مقرون بمستوى من المخاطر فهما متلازمان، بحيث مهما توفرت المعلومات اللازمة لعملية التنبؤ بالمستقبل تظل دائما يشوبها مستوى معين من عدم التأكد، مما يعني احتمال حدوث تقلبات في العوائد، واحتمال تدهور الحالة المالية للعميل وتعثره عن السداد، خصوصا في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها العالم، وكل ما يتعلق بحركة الأموال، هذا ما يجعل في الغالب احتمال تحقق الأرباح كاحتمال وقوع الخسارة، إذن وظيفة الائتمان في شتى الأحوال مقرونة بالمخاطر.□

7- بن إبراهيم الغالي، مرجع سابق ، ص:99.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

ثانيا: المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية وانواعها

1 : تعريف المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية

1- 1 عُرفت مخاطر الائتمان على أنها:" فقدان الدخل الناشئة نتيجة لتأخير الطرف المقابل عن السداد في الوقت المحدد أو بالكامل على النحو المتفق عليه تعاقديا، ومثل هذا الاحتمال يمكن أن ينتج من وراء جميع طرق التمويل الإسلامية."

1- 2 تكمن مخاطر الائتمان في:" احتمال العجز عن السداد أو تسليم الأصول بالنسبة لعقود البيوع الآجلة، أو عدم سداد نصيب البنك بالنسبة لصيغ المشاركة في الأرباح."

بعد التعرض لمعنى مخاطر الائتمان من وجهة نظر البنوك الإسلامية، يمكن القول بشكل عام بأن هذا النوع من المخاطر قد ينشأ نتيجة التأخير عن السداد أو التسليم - سواء كانت نقودا أو أصولا أو أرباحا- في المواعيد المحددة، وهذا راجع لعدم احترام الاتفاق المنصوص عليه في العقد بين البنك والطرف المقابل(المدين) الذي تعامل معه بسبب ظروف معينة، و بصفة عامة يمكن ربط مخاطر الائتمان من خلال ما توجهه البنوك الإسلامية من أموالها المدخرة.

2- أنواع مخاطر الائتمان: وتتضمن مخاطر الائتمان العديد من الأنواع وهي:

2- 1 مخاطر التركيز على صيغة واحدة للتمويل: حتى يتمكن البنك من تلبية احتياجات العملاء المختلفة عليه أن يركز على صيغ التمويل المختلفة. ويمكن قياس تلك المخاطر عن طريق المعايير المقترحة التالية: عدد الصيغ المستخدمة، الأوزان النسبية للصيغ إجمالي حجم التمويل.

2- 2 ارتفاع تكلفة التمويل: إن تكلفة التمويل لا تستخدم لجميع الصيغ في البنوك الإسلامية لأن بعض الصيغ تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر، فالعميل لا يتحمل هنا تكلفة التمويل لأن الربح محاسبياً ليس من التكلف، ومن الأهمية بمكان وجود أدلة إجراءات عمل للتمويل لضمان وجود أسس لمنح التمويل

8- Habib Ahmed , Tariqullah Khan : **Risk management in Islamic banking** , p p144,145, http://ebooks.narotama.ac.id/files/Handbook%20of%20Islamic%20Banking/Chapter%2010%20Risk%20management%20in%20Islamic%20banking.pdf.

9- بلعزوز بن علي،عبو هودة: **الأخطار المالية في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية- دراسة مقارنة-** ، ورقة بحثية قدمت إلى الملتقى الدولي الثاني: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية – النظام المصرفي نموذجا- ، المركز الجامعي بخميس مليانة ، يومي 5- 6 ماي 2009، ص:15.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

ووجود مراجعة دورية للسقوف الائتمانية الممنوحة للعملاء، إضافة إلى وجود مراجعة دورية للحكم على كفاءة المحفظة الائتمانية والعمل على تجنب المخاطر قبل وقوعها، ويمكن قياس تلك المخاطر عن طريق المعايير المقترحة التالية: وجود نظام لقياس تكلفة التمويل، وجود نظام لمنح التمويل ومتابعته.

2- 3 تنويع محفظة التمويل : تنبع أهمية تنويع محفظة التمويل من وجود نظام لتوزيع المخاطر بين القطاعات الاقتصادية المختلفة الداخلية منها والخارجية، بالإضافة إلى وجود موازنة تخطيطية للتمويل تُمكن من الموازنة بين مصادر الأموال واستخدامها، ويمكن قياس تلك المخاطر عن طريق المعايير المقترحة التالية: وجود موازنة تخطيطية للتمويل، الوزن النسبي لاستثمارات الداخلية من إجمالي حجم الاستثمار الداخلي والخارجي، وجود نظام لتوزيع المخاطر.

3- **أسباب المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية:** من أهم وأبرز الأسباب أو العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية على مستوى البنوك الإسلامية يمكن إيجازها في النقاط التالية:

3- 1 صيغ التمويل القائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر، وصيغ التمويل القائمة على عمليات البيع والشراء، كون الطرف الآخر في العقود مع هذه البنوك لا يمتلك نظم معلومات مطورة وموحدة ولا خبرة في مجال الأعمال□□، وبالتالي بدون توفر مثل هذه الإمكانيات قد يعرض المشروع لمخاطر عديدة ومن ثم احتمالية حدوث خسائر كبيرة في المشروع الذي شارك فيه البنك مع العميل من خلال النوع الأول من الصيغ – صيغ المشاركة في الأرباح والخسائر- ، و العمل وفق النوع الثاني من الصيغ تنجم عنها مثل هذه المخاطر في حالة عدم سلامة المركز المالي للعميل أي عدم إمكانيته من الوفاء بالتزاماته المستقبلية المترتبة عليه في مواعيدها اتجاه البنك، وفي كلتا الحالتين يعني تعريض البنك إلى مخاطر ائتمانية تقلل من نسبة الربح و معدل دوران رأس المال البنك.

3- 2 تحريم الفائدة لا يسمح للبنوك الإسلامية بإعادة جدولة الديون على أساس التفاوض على أسعار فائدة إضافية، وهذا ما يشجع العملاء على التعثر أو المماطلة عن السداد□□، وهذا ما يعرف بعدم إمكانية زيادة الدين بعد ثبوته في الذمة، فهي مرفوضة تماما في البنوك الإسلامية.

10- جينيفياق كوس -بروكيه، ترجمة: مصطفى الجزي: **التمويل الإسلامي**، الدار العربية للعلوم ناشرون ،2011، ص:240.

11- المرجع السابق ، ص:241 .

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

3- 3 منع المتاجرة بالديون أي بيع الدين إلى الغير قبل أجله بأقل من قيمته الاسمية غير معترف في العمل المصرفي الإسلامي، وهذا يغلق الباب على المتاجرة في الديون، مما يعني أن البنوك الإسلامية لا تستطيع حسم الكمبيالات، لأن ذلك يؤول إلى الربا، والأهم من هذا أنه لا يمكن لتلك البنوك أن تعمد على إلى صك الديون المحمولة في دفاترها عن طريق بيعها إلى أطراف أخرى، عكس البنوك التقليدية التي بإمكانها المتاجرة في الديون كلما دعت الضرورة لذلك.□□

3- 4 لا يوجد لدى البنوك الإسلامية القدر الكافي من الأدوات والأساليب التي تساهم في التحوط من المخاطر بحيث أن معظمها ترتكز على الفائدة ومناسبة لعمل البنوك التقليدية، مما يعني أن قدرة البنوك الإسلامية على التعامل مع المخاطر الائتمانية محدودة نسبيا.

ثالثا: تحليل مخاطر الائتمان في بنك دبي الاسلامي وبنك ابوظبي الاسلامي

1 - **التعريف بالبنكين محل الدراسة:**

1 -1 بنك دبي الاسلامي: يعد البنك أول مؤسسة مصرفية إسلامية في منطقة الخليج العربي، تم تأسيسه عام 1975، يقدم بنك دبي الإسلامي العديد من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية التي تعتبر بديلاً إسلاميًا عن الخدمات المصرفية التقليدية.

1 -2 بنك أبوظبي الإسلامي: تأسس البنك عام 1997 وبدأ تقديم خدماته بعد عام من تأسيسه، فيما تم افتتاحه رسميًا عام 1999.

2: **تحديد معدل كفاية رأس مال البنكين:** يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال لكل بنك طبقا لتوصيات لجنة بازل وبناء على تعليمات البنك المركزي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وهذه النسبة أداة تقيس مدى ملاءة البنك أي الحماية والأمان التي يقدمها رأس المال لمواجهة الخسائر، والتي يمكن إدراجها كالأتي:

2- 1 معدل كفاية رأس المال لبنك دبي الإسلامي: يوضح الجدول أدناه تطور نسبة كفاية رأس المال خلال الفترة 2008- 2012 لبنك دبي الإسلامي تبعا لمتطلبات نظام بازل2 والبنك المركزي الإماراتي، نوجزها كمايلي:

12- بن إبراهيم الغالي، مرجع سابق ، ص ص: 106، 107.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

الجدول رقم(01):تطور نسبة كفاية رأس المال لبنك دبي الإسلامي					الوحدة: %
السنوات / النسبة	2008	2009	2010	2011	2012
النسبة	13.1	17.5	17.8	18.2	17.4

المصدر:من إعداد الباحثين استنادا إلى التقارير المالية السنوية للبنك للفترة2008- 2012.

نلاحظ أن اتجاه نسبة كفاية رأس المال لدى البنك في تزايد وقد بلغت أعلى مستوى في سنة 2011 بنسبة قدرت بـ 18.20%، أما أدنى مستوى كان في سنة 2008 بنسبة قدرها 13.1% وهي منخفضة مقارنة بالسنوات الأخرى للفترة محل الدراسة، كما نلاحظ أيضا أن معدلات كفاية رأس المال أكبر من الحد الأدنى المحدد من قبل البنك المركزي لدولة الإمارات، الذي يلزم البنوك بالحفاظ بمعدل كفاية رأس المال لا يقل عن 10% هذا قبل سنة 2010،حيث قام برفع هذا الحد وجعله 12% ليطبق ابتدأ من جوان 2010.

2- 2 معدل كفاية رأس المال لبنك أبوظبي الإسلامي: نبين في الجدول الموالي معدلات كفاية رأس المال لبنك أبوظبي الإسلامي من سنة 2008 إلى غاية سنة 2012، والتي تم احتسابها وفقا لمتطلبات بازل وتنفيذا للتعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي الإماراتي، والتي يمكن تحديدها كالأتي:

الجدول رقم(02):تطور نسبة كفاية رأس المال لبنك أبوظبي الإسلامي					الوحدة %
السنوات / النسبة	2008	2009	2010	2011	2012
النسبة	11.64	16.96	16.03	17.39	21.42

المصدر:من إعداد الباحثين استنادا إلى التقارير المالية السنوية للبنك للفترة 2008- 2012.

بعد احتساب معدلات كفاية رأس المال لبنك أبوظبي الإسلامي في الجدول أعلاه نلاحظ مايلي:

انخفاض معدل كفاية رأس المال للبنك لسنة 2008 والذي قدر بـ 11.64%، مقارنة بالسنوات الأخرى التي شهدت زيادات ملحوظة إلى أن وصل 21.42% لسنة 2012 كأقصى حد، والملاحظ ان معدلات كفاية

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

رأس المال للسنوات محل الدراسة تجاوزت معدل الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي الإماراتي وتفوقه بكثير، والبالغ 12% ابتداء من سنة 2010.

في الأخير نستخلص من الطرح السابق أن معدلات كفاية رأس المال للبنكين خلال الفترة المدروسة، كانت أكبر من المعدل الذي أوصت به لجنة بازل والذي يقدر بـ (8%)، وهذا يعني أن كلا البنكين لديهم ملاءة مالية جيدة لأن رأس المال أكثر المصادر فاعلية للحماية من المخاطر، ويرجع اختلاف المعدل من سنة لأخرى سواء بالزيادة أو بالنقصان إلى تغيير الطريقة المعتمدة في احتسابه، لأن هذه البنوك تعمل وفق توجيهات وتعليمات السلطة الإشرافية للدولة- البنك المركزي الإماراتي- التي تفرض قوانين جديدة محافظة على استقرار القطاع المصرفي، كالعمل على تطبيق توصيات لجنة بازل للرقابة الدولية، من خلال قيام البنكين بالموازنة في تطبيق معيار بازل1 ومعيار بازل2، إلا أنهما في الوقت الراهن يطبقان معيار بازل2.

3: **تحديد وتحليل مخاطر الائتمان على مستوى البنكين:** بناءً على الإفصاح الوارد عن مخاطر الائتمان في البيانات المالية الموحدة لكلا البنكين لسنوات الفترة المدروسة، يمكن اعتماده لتحديدها وتحليلها على النحو التالي:

3- 1 تحديد وتحليل مخاطر الائتمان لبنك دبي الإسلامي: إن البنك يبين الحد الأقصى لمخاطر الائتمان الذي من الممكن أن يتعرض لها عند توظيف أمواله في مجالات مختلفة كمايلي:

3- 1- 1 تحديد الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان:

الجدول رقم(03): تحليل الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان على مستوى بنك دبي الإسلامي					الوحدة:ألف درهم
البيان	السنوات				
	2008	2009	2010	2011	2012
أرصدة لدى البنوك المركزية	5035257	10120397	9872471	11457902	13741965
أرصدة وودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1840978	2557258	2356531	3043096	3169114

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

مرابحات دولية قصيرة الأجل	1640601	-	-	-	-
موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	53904212	51873243	60128141	55015923	59259525
استثمارات في صكوك إسلامية	11226246	9290797	8200476	12688111	11088662
استثمارات أخرى	2147128	1925950	1772946	2034389	2144871
مدينون وموجودات أخرى	1646978	1456394	2076143	3470764	3386029
مطلوبات طارئة والتزامات	44050589	25638030	24266184	18665849	20423795
المجموع	121491989	102862069	108672883	106376035	113213961

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا للبيانات المالية الموحدة للبنك خلال الفترة 2008- 2012.

يوضح الجدول أعلاه بشكل عام أقصى حد ممكن أن يتعرض له البنك لمخاطر الائتمان المرتبطة بأصوله، مبينا عناصر الميزانية العمومية الخاضعة لهذا النوع من المخاطر، والتي تتمثل في عناصر داخل الميزانية معبر عنها بالموجودات المالية المتنوعة كأرصدة لدى المؤسسات المالية الأخرى،موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية وغيرها من العناصر التي هي بمثابة تسهيلات ائتمانية مباشرة يقدمها البنك، في المقابل يظهر عناصر أخرى تحت بند مطلوبات طارئة والتزامات حيث يكون البنك طرفا فيها خارج بيان المركز المالي من بينها الاعتماد المستندي، القبولات...الخ.

من خلال ما ورد في الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

أ- أن الحدود القصوى هي عبارة عن المبالغ الإجمالية للأصول الخاضعة لمخاطر الائتمان، والمدرجة في إيضاحات البيانات المالية الموحدة للبنك للفترة المدروسة.

ب- أن إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان المرتبطة بمكونات الميزانية يختلف من سنة لأخرى، وكان أعلى مستوى للتعرض لمخاطر الائتمان في سنة 2008 ثم بدأ في الانخفاض والارتفاع تدرجيا في السنوات الموالية

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

للفترة المدروسة، حيث يمكن تحديد مقدار التغير ونسبة التغير لإجمالي التعرض لمخاطر الائتمان عبر هذه السنوات على النحو التالي:

الجدول رقم(04): نسبة تغير إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان خلال الفترة 2008- 2012					الوحدة:ألف درهم
البيان/السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	121491989	102862069	108672883	106376035	113213961
مقدار التغير	-	18629920 -	5810814	2296848-	6837926
نسبة التغير(%)	-	%15.33	%5.64	%2.11	%6.42

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى البيانات المالية الموحدة للبنك خلال الفترة 2008- 2012.

من خلال الجدول رقم(04) الذي يوضح مقدار التغير لإجمالي التعرض لمخاطر الائتمان من سنة لأخرى لبنك دبي الإسلامي، نلاحظ أن الحد الأقصى قد انخفض في سنة 2009 مقارنة بالسنة السابقة وقدرت نسبة الانخفاض بـ 15.33%، ثم ارتفع في سنة 2010 بنسبة تقدر بـ 5.64% مقارنة بسنة 2009، ونفس الشيء في السنتين المتبقيتين 2011،2012 حيث شهد نقصان ثم زيادة على التوالي، وقد يفسر سبب تذبذب الحد الأقصى لإجمالي التعرض لمخاطر الائتمان للبنك وتفاوته من سنة إلى أخرى، لعدة عوامل يمكن تصنيفها إلى عوامل ذات التأثير الايجابي من خلال تراجع الحد الأقصى وهذا يدل على انخفاض التعرض لمخاطر الائتمان، وعوامل أخرى كان تأثيرها سلبي، نوضحها بصفة عامة كالأتي:

أ- حسب سياسة البنك المتبعة من فترة لأخرى إما التوسع أم التحفظ في تقديم التمويلات لعملائه تبعا لمنتجات مالية إسلامية أكثر عرضة لمخاطر الائتمان، وما هو ملاحظ أن أكثر تمويلات البنك ترتكز على الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية من مرابحة، مضاربة، مشاركة...الخ.

ب- زيادة حجم البنك من خلال فتحه لفروع جديد حيث فتح 64 فرعا في سنة 2009، مما يزيد من درجة التعقيد والتطور في أنشطته التمويلية والاستثمارية.

ج- درجة التركيز: كلما زاد البنك في تنويع محفظته الائتمانية سواء بحسب العملاء أو المناطق الجغرافية أو القطاعات، كلما كان عاملا مخففا للمخاطر.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

د- مدى توفر الكفاءة البشرية والفنية على مستوى البنك لدراسة الجدوى اللازمة المتعلقة بالعميل، وذلك بتحديد قدرته المالية وممارسة عمله بنجاح في ظل الصعوبات المالية والظروف المحيطة بنشاطه والقطاع الذي ينتمي إليه، وإمكانيته على إنتاج تدفقات مالية كافية تمكنه من الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه.

هـ- مدى إتباع البنك لتوجيهات وتعليمات البنك المركزي واحترامه للسقوف المحددة من طرفه التي تتماشى مع طبيعته.

3- 1- 2 قياس مخاطر الائتمان: تقاس مخاطر الائتمان بمجموعة من الطرق من بينها طريقة مبسطة تستند إلى التقييم الداخلي من قبل البنك لمخاطر الائتمان، محددا بذلك نوعية الائتمان لكل صنف من الموجودات المالية فهناك تعرضات غير منخفضة القيمة التي تتضمن مبالغ الموجودات المتأخرة لأيام قليلة، وكذلك المخاطر المنخفضة والعادلة هذا من جهة، ومن جهة ثانية التعرضات المنخفضة القيمة(♦) والتي تتضمن مبالغ الموجودات التي يكون هناك شك في تحصيلها.

و توجد مجموعة من النسب المالية المصرفية التي يعتمدها المحللون المصرفيون لقياس مخاطر الائتمان، من بينها النسبة التي يتم من خلالها قياس مدى كفاءة أصول البنك وفشل الائتمان كنسبة مئوية من إجمالي محفظته الائتمانية، أي إجمالي المبالغ المنخفضة القيمة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة،حيث كلما ارتفعت كانت هناك مخاطر أكبر على البنك ويتم حسابها وفق المعادلة الموضحة أدناه:

نسبة الديون المتعثرة=التسهيلات الائتمانية غير العاملة/ إجمالي التسهيلات الائتمانية

والتي يمكن تسميتها بنسبة"الديون المتعثرة" إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة، لآن التسهيلات المتمثلة في المطلوبات الطارئة والالتزامات ذات مخاطر عادلة وليست منخفضة القيمة أو متأخرة، ويمكن تحديد قيم حساب هذه النسبة اعتمادا على البيانات المالية الموحدة للبنك خلال الفترة محل الدراسة كالأتي:

♦- يقصد بالمبالغ المنخفضة القيمة (التسهيلات الائتمانية غير العاملة) على أنها: "المبالغ التي تعثر المدينون في سدادها أي يوجد شك في قدرة المقترض على الوفاء بالدفعات الملتزم بها للبنك وفقا لشروط العقد الأصلية، فيقوم البنك بإعادة جدولتها ودراسة إمكانية تحصيلها مستقبلا."

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

الجدول رقم(05): تحليل نسبة كفاءة أصول المحفظة الائتمانية لبنك دبي الإسلامي					الوحدة: ألف درهم
البيان / السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
التسهيلات غير العاملة	2496495	3260646	5077905	8118950	7413513
إجمالي التسهيلات الائتمانية	77441400	77251382	84406699	87662548	92790166
النسبة (%)	0.032	0.042	0.062	0.092	0.079

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا للبيانات المالية الموحدة للبنك خلال الفترة 2008- 2012.

نلاحظ من الجدول السابق أن نسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة(الديون المتعثرة) وما يعرفها البنك بالمبالغ المنخفضة القيمة من إجمالي تمويلاته الممنوحة في تزايد مستمر من سنة 2008 إلى غاية سنة2011 ثم تراجعت في سنة 2012، إذ تظهر نتائج الجدول أن الارتفاع في النسبة من 3.2 % لسنة 2008 إلى 9.2% لسنة 2011، ثم انخفضت إلى7.9% في سنة2012، ويمكن تفسير الزيادة في النسبة نتيجة زيادة حجم الديون المتعثرة من سنة 2008 إلى غاية سنة2011 وتراجعها في سنة 2012،وصول التسهيلات إلى مرحلة التعثر هذا يدل إلى وجود خلل عند أحد طرفي عملية الائتمان أو كليهما، وبما أن البنك والعميل يعملان في إطار بيئة خارجية محيطة بهما فإن التغيرات التي تحدث في هذه البيئة تدخل طرفا ثالثا من الأطراف المسببة للتعثر، كحدوث أزمة ديون دبي في سنة 2009 وامتداد أثارها على البنوك العاملة في الدولة،وانخفاض التصنيف الائتماني لبنك دبي الإسلامي، أما بخصوص سبب تراجع الديون المتعثرة يمكن تفسير ذلك إلى بداية تعافي إمارة دبي من الأزمة التي حدثت في سنة 2009، فضلا على ذلك انضمام البنك لصندوق معالجة الديون المتعثرة للمواطنين، من خلال توقيع اتفاقية معه لتسوية ديون العملاء المتعثرين، وكان أساس هذه المبادرة الحكومة الإماراتية وسعيها لإعانة المتعثرين بهدف تحقيق الرفاهية للمجتمع، وساهم ذلك في تراجع حجم الديون المتعثرة بنسبة طفيفة وهذا أفضل مما كان عليه، ومن أجل التقليل من الخسائر الناتجة عن عدم سداد، حيث يقوم البنك باحتجاز جزء من أرباحه كمخصصات لمواجهة تدني التسهيلات الائتمانية

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

المباشرة(عناصر داخل الميزانية) وبالتالي تغطية التسهيلات الائتمانية غير عاملة، ويمكن حساب هذه النسبة وفقا للمعادلة أدناه:

نسبة المخصصات =مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية/ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشر

حساب هذه النسبة اعتمادا على البيانات المالية الموحدة للبنك خلال الفترة محل الدراسة، حيث كلما ارتفعت كلما أكثر تحوطا، وأن انخفاض درجة المخاطر المرتبطة بها، نوجزها كالأتي:

الجدول رقم(06): تحليل نسبة مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية لبنك دبي الإسلامي					الوحدة: ألف درهم
البيان / السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية	1284393	1979570	2957074	4030074	4 271038
إجمالي التسهيلات الائتمانية	77441400	77251382	84406699	87662548	92790166
النسبة(%)	0.016	0.025	0.035	0.045	0.046

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا للبيانات المالية الموحدة للبنك خلال الفترة 2008- 2012.

نلاحظ من الجدول السابق أن نسبة مخصصات خسائر التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية ارتفعت تدريجيا خلال الفترة المدروسة، حيث قدرت في سنة 2008 بـ 1.6% وهي أقل نسبة مقارنة بالسنوات الموالية وقد بلغت في سنة 2011 نسبة قدرها 4.5%، وكانت نسبة الزيادة تتفاوت من فترة لأخرى، هذا يدل على أن البنك يعاني من تزايد المخصصات التي يقتطعها لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها في المقابل زيادة درجة تحوطه من خسائر عدم السداد.

3- 1- 3 التحليل الزمني للمبالغ المتأخرة وغير منخفضة القيمة: قد صرح البنك بأعمار التسهيلات التمويلية التي فات موعد استحقاقها ولكنها غير منخفضة القيمة كمايلي:

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

الجدول رقم(07): تحليل التصنيف الزمني للمبالغ المتأخرة غير منخفضة القيمة لبنك دبي الإسلامي				الوحدة: ألف درهم
البيان		موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	المعدل%	إجمالي المتأخرات
أقل من 30 يوم	2008	1437388	%51	1437388
	2009	1350921	%37	1350921
	2010	1127951	%24	1127951
	2011	1145235	%35	1145235
	2012	1924924	%36	1924924
من 31 يوم إلى 61 يوم وأقل من 90	2008	623960	%22	623960
	2009	905397	%25	905397
	2010	1304452	%27	1304452
	2011	877080	%27	877080
	2012	1460583	%27	1460583
أكثر من 90 يوم	2008	755531	%27	755531
	2009	1377725	%38	1377725
	2010	2334608	%49	2334608
	2011	1270796	%39	1270796
	2012	1972207	%37	1972207
	2008	2816879	%100	2816879

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

الإجمالي	2009	3634043	%100	3634043
	2010	4767011	%100	4767011
	2011	3293111	%100	3293111
	2012	5357714	%100	5357714

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى الأرقام الواردة بالبيانات المالية للبنك والإيضاحات التابعة لها للفترة 2008- 2012.

يلاحظ من الجدول رقم(07) الذي يوضح التصنيف الزمني للمبالغ المتأخرة، والمعبر عنه على أنه تصنيف المبالغ المستحقة أو التي تأخر تسديدها عن موعدها إلى مجموعات حسب مدة تأخيرها، ويتم حساب نسبة كل فترة إلى إجمالي المبالغ المتأخرة إذ يتراوح هذا المؤشر بين 24% كحد أدنى لسنة 2010 و51% حدا أعلى لسنة 2008 من نسبة المتأخرات تمثل أقل من 30 يوما، وفي المقابل فإن نسبة 27% كحد أدنى لسنة 2008 و49 % حدا أقصى لسنة 2010 منها تزيد عن 90 يوما، وهذا يدل على المرونة الذي يبديها البنك تجاه التسهيلات التمويلية المتأخرة، حيث يقوم بقبول طلبات التأخير في حدود مقبولة، وباحتمالات وجود مخاطر مقبولة نوعا ما.

3- 2 تحديد وتحليل مخاطر الائتمان على مستوى بنك أبوظبي الإسلامي:

3- 2- 1 تحديد الحد الأقصى لمخاطر الائتمان:

من أجل التخفيض من التعرض للخسائر المحتملة وتجنبها التي تؤثر على وضعية البنك وأدائه، إنه يقوم بدراسة المخاطر الممكن أن تواجهه من بينها مخاطر الائتمان بواسطة قسم خاص بذلك،حيث يتم تحديد الحد الأقصى الذي من الممكن أن يتعرض له البنك لتلك المخاطر، واستنادا إلى ما صرح به البنك عن هذا النوع من المخاطر في بياناته المالية الموحدة للسنوات محل الدراسة، يمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

الجدول رقم(08):تحليل الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لبنك أبوظبي الإسلامي خلال الفترة 2008- 2012					الوحدة:ألف درهم
البيان	السنوات				
	2008	2009	2010	2011	2012
أرصدة ووكالات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1343237	2467919	2906382	2.515.371	4121480
مرابحة ومضاربة مع مؤسسات مالية	7553729	12376243	13013852	5346312	9884748
مرابحة وتمويلات إسلامية	18747940	22281045	24580111	25582698	25948237
تمويلات إجارة	16019952	19943653	25649171	26258849	28346207
استثمارات	1522138	536658	1145746	1364811	3985324
موجودات أخرى	1940929	839902	372741	465368	456730
مطلوبات محتملة والتزامات	19018897	12544839	10302354	12403028	11616244
المجموع	66146822	70990259	77970357	73936437	84358970

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا للبيانات المالية الموحدة لبنك أبوظبي الإسلامي للفترة 2008- 2012.

يبين الجدول أعلاه أقصى حد الذي يمكن أن يتعرض إليه البنك لمخاطر الائتمان عند منح التسهيلات الائتمانية، وتعبر الأرقام المدرجة فيه عن مبالغ مكونات الميزانية الخاضعة لمخاطر الائتمان، والموضحة في إيضاحات البيانات المالية الموحدة للبنك للفترة المدروسة، وما يمكن ملاحظته عن تطور إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان خلال سنوات الفترة المدروسة، أن الحدود القصوى من سنة لأخرى تارة تزيد وتارة أخرى

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

تنخفض، وكان أكبر أقصى حد للتعرض لمخاطر الائتمان سنة 2012 مقارنة ببقية السنوات السابقة، ولتحديد مقدار التغير ونسبة التغير عبر السنوات نستعرض الجدول الموالي:

الجدول رقم(09): نسبة تغير إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان للبنك خلال الفترة 2008- 2012 — الوحدة:ألف درهم

البيان/السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	66146822	70990259	77970357	73936437	84358970
مقدار التغير	-	4843437	6980098	4033920-	10422533
نسبة التغير(%)	-	%7.32	%9.83	%5.17	%14.09

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا للأرقام الواردة في الجدول رقم (09) للفترة المدروسة.

من الجدول رقم(09) الذي يوضح مقدار التغير في إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان من سنة لأخرى للبنك، نلاحظ أن هناك تراجع في إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان لسنة 2011 وقدرت نسبة الانخفاض بـ 5.17% مقارنة بالسنة السابقة لها ،أما في السنوات الأخرى فقد عرف زيادات متفاوتة حيث كانت الزيادة تقدر بـ 7.32% لسنة 2009 مقارنة بسنة2008، وفي سنة 2010 قدرت بـ9.83% مقارنة بسنة 2009، أما في سنة 2012 قدرت بـ14.09% مقارنة بالتراجع الذي حدث في سنة2011، ويمكن أن يفسر تغير إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان من سنة لأخرى لعدة عوامل من بينها :

أ- التركيز في توظيف موارده من خلال أدواته المالية الإسلامية المتنوعة تلبية لطلبات الائتمان، خصوصا عن طريق تمويلات المرابحة وتمويلات إسلامية، كذلك تمويلات الإجارة.

ب- الإستراتيجية التي يتبناها البنك في اتخاذ قراراته الائتمانية، وإلى أي مدى هو مستعد لمنح ائتمان معين أو عدم منحه.

ج- دراسة حالة الطرف المقابل طالب التمويل من مختلف جوانبه من حيث الظروف العامة والخاصة المحيطة به ومدى قدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته.

د- المدة الزمنية التي تستغرقها التسهيلات التمويلية أي حسب تصنيفه الزمني للمبالغ المستحقة.

و- القدرات التي يمتلكها البنك من موارد بشرية مؤهلة وتجهيزات متطورة.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

هـ- الالتزام بالمعايير والتعليمات الموضوعة من قبل البنك المركزي.

بشكل عام هذه بعض العوامل التي يمكن من خلالها تحديد مقدار مخاطر الائتمان الذي قد يتعرض له البنك عند منحه التسهيلات الائتمانية.

3- 2- 2 قياس مخاطر الائتمان: وبنفس الطريقة السابقة يمكن قياس مخاطر الائتمان لبنك أبوظبي الإسلامي كما يلي:

الجدول رقم(10): تحليل كفاءة ونوعية المحفظة الائتمانية لبنك أبوظبي الإسلامي — الوحدة: ألف درهم

البيان / السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
التسهيلات غير العاملة	1458345	2860954	4066762	4742985	4687441
إجمالي التسهيلات الائتمانية	47127925	58445420	67668003	61533409	72742726
النسبة(%)	0.030	0.048	0.060	0.077	0.064

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا للبيانات المالية الموحدة للبنك خلال الفترة 2008- 2012.

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة (الديون المتعثر) إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية خلال الفترة المدروسة في اتجاه تصاعدي حيث بلغت أعلى نسبة في سنة 2011 وقدرها 7.7% مقارنة بالسنوات السابقة، وارتفاع هذه النسبة يدل إلى زيادة احتمال البنك لخطر الائتمان ،إلا أنها تراجعت في سنة 2012 وقدرت بـــ6.4%، ويمكن تفسير سبب التعثر هي الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها ومثل هذه الصدمات فهي خارجة عن إرادة كلا الطرفين (البنك والعميل)، وبالتالي تأثره بالصدمات الخارجية نتيجة انفتاحه على الأسواق الخارجية، أما بخصوص التراجع الطفيف لهذه النسبة في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 يمكن تفسيره إلى قيام البنك بإجراءات تسوية الالتزامات المالية لعملائه وفق صندوق سداد الديون المتعثرة.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

يعمل البنك على تكوين مخصصات لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها، بحيث يتم حساب نسبتها للفترة المدروسة وفقا للمعادلة التي تم ذكرها سابقا، ونبين ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(11): تحليل نسبة مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية لبنك أبوظبي الإسلامي — الوحدة: ألف درهم

البيان / السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية	829517	2215803	2728430	3461561	3715825
إجمالي التسهيلات الائتمانية	47127925	58445420	67668003	61533409	72742726
النسبة (%)	0.017	0.037	0.040	0.056	0.051

المصدر:من إعداد الباحثين استنادا للبيانات المالية الموحدة للبنك خلال الفترة 2011- 2012.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن نسبة المخصصات لمقابلة خسائر التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الفترة المدروسة تزداد بنسب متفاوتة، حيث كانت أدنى نسبة في سنة 2008 بـ 1.7% وأعلى نسبة في سنة 2011 بـ 5.6%، وهذا يعني أن البنك يعاني من ارتفاع في رصيد المخصصات التي يقتطعها لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها، يعني زيادة تحوطه ضد هذه الخسائر المحتملة لكن في المقابل هي تقيد قدرته على استثمار أموالها وتضييع فرص بديلة عليه.

3- 3- 3 التحليل الزمني للمبالغ المتأخرة وغير منخفضة القيمة: يقوم بنك أبوظبي الإسلامي بتصنيف المستحقات التي تمثل المبالغ المتأخرة ضمن فترات زمنية محددة، نوضحها في الجدول الموالي كمايلي:

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

الجدول رقم(12):يوضح التصنيف الزمني للمبالغ المتأخرة لبنك أبوظبي الإسلامي				الوحدة: ألف درهم
- البيان		موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية	المعدل	إجمالي المتأخرات
- أقل من 30 يوم	2008	78842	%28	78842
	2009	23981	%1	23981
	2010	25285	%1	25285
	2011	93830	%6	93830
	2012	136679	%9	136679
من 31 إلى 61 يوم وأقل من 90يوم	2008	73762	%27	73762
	2009	93157	%5	93157
	2010	86768	%4	86768
	2011	88678	%5	88678
	2012	105511	%7	105511
- أكثر من 90 يوم	2008	124561	%45	124561
	2009	1767038	%94	1767038
	2010	1890785	%94	1890785
	2011	1476175	%90	1476175
	2012	1211694	%83	1211694
	2008	277165	%100	277165

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

الإجمالي	2009	1884176	%100	1884176
	2010	2002838	%100	2002838
	2011	1658683	%100	1658683
	2012	1453884	%100	1453884

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا للبيانات المالية الموحدة للبنك خلال الفترة 2008- 2012.

يتضح من الجدول رقم (12) أن نسبة التمويلات والاستثمارات الإسلامية ببنك أبوظبي الإسلامي المخاطر بها لسنة 2008 والتي تمثل أقل من 30 يوما هي 28 % مقارنة مع 2009 و2010بنسبة1%، سنة 2011 بنسبة 6%، سنة 2012 بنسبة 9%، وهذا مؤشر يدل على ارتفاع حجم المتأخرات في الفترات الأخرى، فنجد أن نسبة المتأخرات التي تمثل أكثر من 90 يوما هي 45% لسنة 2008 مقارنة مع 94% لسنة 2009 و92010،0% لسنة 2011 و83% لسنة 2012، وهي نسب مرتفعة جدا وعلى البنك التركيز على القدرة المالية للطرف الأخر وإعادة جدولة لتلك المتأخرات.

في الأخير وبناءً على النتائج المالية المتوصل إليها من خلال تحديد وتحليل مخاطر الائتمان الخاصة بكل من بنك دبي الإسلامي وبنك أبوظبي الإسلامي يمكن أن نستخلص مايلي:

أ- أن كلا البنكين يعملان على تحديد الحدود القصوى لإجمالي التعرض لمخاطر الائتمان، لكن تقدير حجمها يختلف بحيث نجد أن هذه الحدود في الفترة المدروسة مرتفعة بشكل كبير لدى بنك دبي الإسلامي إذا ما قورنت بحدود بنك أبوظبي الإسلامي، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى حجم الأعمال التجارية والاستثمارية لكل بنك،كما أن استخدامات أموال كلا البنكين ارتكزت على الاستثمارات المالية الإسلامية كالتمويل بالمرابحة والمضاربة والمشاركة والإجارة...الخ.

ب- من خلال المقاييس التي تم استخدامها ضمن هذا المجال لمعرفة مدى كفاءة المحفظة الائتمانية،تم تحديد نسبة الديون المتعثرة لبنك دبي الإسلامي وأبوظبي الإسلامي،إذ اتضح ضعف كفاءة أصول كلا البنكين لكن بنسب متفاوتة، حيث قدرت نسبة الديون المتعثرة بحوالي 9% لسنة 2011 وهي أعلى نسبة

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

من النسب المحسوبة للفترة المدروسة لبنك دبي الإسلامي وفي المقابل قدرت بحوالي 7 % لبنك أبوظبي الإسلامي لنفس السنة، وبالتالي فهو أقل عرضة لتعثر عملائه.

ج- تبين أن كل من بنك دبي الإسلامي وأبوظبي الإسلامي نسبة المخصصات مرتفعة للتخفيف من حدة الخسارة المحتملة الناتجة عن التمويلات المتعثرة إذ بلغت 4% كأقصى حد لبنك دبي الإسلامي، في المقابل 5% لبنك أبوظبي الإسلامي، فهي حماية للبنكين وفي نفس الوقت ضياع فرصة عليهما في استغلال تلك الأموال في مجالات معينة لكسب عائدات إضافية.

د- ارتفاع الديون المتعثرة كذلك احتساب مخصصات كبيرة لتغطية التدهور الحاصل في الموجودات لكلا البنكين، إضافة إلى ارتفاع معدل كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر المحتملة، والذي بلغ أعلى حد قدر بحوالي 21. % لبنك أبوظبي الإسلامي، و18% لبنك دبي الإسلامي، هذه المؤشرات تدل أن كلا البنكين يواجهان مستوى عال من المخاطر الائتمانية، لذا عليهما إدارتها بشكل جيد للتخفيف من أثرها وحدتها باستعمال طرق وأساليب تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية والتي سيتم تناولها في العنصر الموالي.

رابعا: أساليب التخفيف من مخاطر الائتمان في بنكي دبي وأبوظبي الإسلاميين

يقوم كلا البنكين بالإجراءات والتدابير الملائمة تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية لإدارة مخاطر الائتمان والتخفيف منها إلى حدود مقبولة، لأنه من الصعب التخلص منها نهائيا وإنما العمل على التحكم فيها، ومن بين الأساليب المتبعة والمصرح عنها في إيضاحات البيانات المالية الموحدة للبنكين، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1: أساليب التخفيف من مخاطر الائتمان في بنك دبي الإسلامي: يحاول البنك التخفيض من مخاطر الائتمان من خلال:

1- 1 متابعة المخاطر الائتمانية والحد من التركيز على التعامل مع أطراف محددة، والعمل على التقييم المستمر للقدرة الائتمانية المتعلقة بالأطراف الذي يتعامل معها.

1- 2 يقوم البنك بإدارة التعرضات الائتمانية المتعلقة بأنشطة المتاجرة عن طريق الدخول في اتفاقيات التسوية وترتيبات الضمان حسبما تقتضيه الظروف.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

1- 3 يقوم البنك في بعض الحالات بإلغاء معاملات أو توزيعها على أطراف أخرى.

1- 4 الاحتفاظ بمحافظ متنوعة أي تنويع في الأنشطة التمويلية والاستثمارية للبنك، لتجنب التركزات في المخاطر مع أفراد و مجموعات من العملاء في مواقع أو أعمال محددة.

1- 5 قيام البنك بإنشاء هيكلة تفصيلية للموافقة وسقف الموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها.

1- 6 يستخدم البنك الضمانات بصورة نشطة أي استعماله لهذه الأداة بشكل كبير لتخفيض مخاطره الائتمانية، ومن أنواع الضمانات الرئيسية للموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية مايلي: رهن الممتلكات السكنية والتجارية، ضمانات تجارية، قيود على موجودات الأعمال مثل العقارات، والمعدات، والسيارات، والمخزون و الذمم المدينة، قيود على الأدوات المالية مثل الودائع واستثمارات الملكية.

2- أساليب التخفيف من مخاطر الائتمان في بنك أبوظبي الإسلامي: ومن بين أساليب التخفيض من مخاطر الائتمان للبنك نذكر مايلي:

2- 1 الحصول على الضمانات: إن حجم ونوع الضمان يعتمد على تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل، بحيث تطبق إرشادات موثقة بالنسبة لعملية قبول أنواع الضمانات ومؤشرات التقييم، ومن أنواع الضمانات الرئيسية التي يتم الحصول عليها هي كالأتي:

أ- لمعاملات البيع وإعادة الشراء وإعادة الشراء المعكوسة: تتمثل في النقد أو الأوراق المالية.

ب- للإقراض التجاري: الرسوم على الممتلكات العقارية والمخزون والمدينون التجاريون والأوراق المالية.

ج- الإقراض الشخصي: التحفظ على الأصول، رهن العقارات، إحالة الرواتب لصالح البنك.

2- 2 توزيع أنشطة التمويل والاستثمار لتفادي تركزات المخاطر غير المناسبة عند أفراد أو مجموعات من المتعاملين في صناعة أو قطاع أعمال معين، وذلك بحسب المنطقة الجغرافية وقطاع الصناعات.

2- 3 تأسيس عملية مراجعة لنوعية الائتمان لتقديم تعريف مبكر عن التغيرات الممكنة في الكفاءة الائتمانية للأطراف المقابلة وتشمل مراجعات الضمانات الدورية، والتي تسمح للبنك بإجراء تقييم للخسائر المحتملة كنتيجة للمخاطر التي يتعرض لها والقيام بإجراء تصحيحي.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz

2- 4 في بعض الحالات يقوم البنك بإلغاء معاملات أو توزيعها على أطراف أخرى.

خاتمة:

يمكن القول في ختام هذه الورقة البحثية أن رغم النجاحات التي أحرزتها البنوك الإسلامية في مدة قصيرة والتوسع الذي وصلت إليه، إلا أنها كغيرها من مكونات النظام المصرفي تواجهها على العموم العديد من المخاطر ومن أهمها مخاطر الائتمان التي تنتج بحسب توظيف أموالها في مختلف الأنشطة التمويلية والاستثمارية، لذا اهتمت هذه الورقة البحثية بإبراز عدة جوانب متعلقة بهذه المخاطر واستعرض طبيعتها ومن ثم اقتراح آليات يمكن من خلالها مواجهة تلك المخاطر والتخفيف من أثارها، من اهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة هي:

- أن أغلب الطرق والأساليب المتاحة لإدارة مخاطر الائتمان في البنوك التقليدية ليست مناسبة للبنوك الإسلامية، نتيجة عدم توافقها مع مقاصد الشريعة الإسلامية، ونتيجة ذلك كانت مخاطر الائتمان أعلى في البنوك الإسلامية من مخاطر الائتمان في البنوك التقليدية.

- تركيز البنكين محلا الدراسة على بعض الطرق التقليدية لإدارة مخاطر الائتمان وبالتحديد الضمانات والمخصصات، لافتقارها إلى طرق حديثة لإدارتها ضمن نطاق شرعي.

الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 32 29
E-mail : contact@esc-alger.dz
الهاتف/ الفاكس: 00 213 21 42 37 32
site : www.esc-alger.dz